الأزمة الصومالية

الجزء الخامس

ومواقف أثيوبيا وكينيا وأمريكا وارتريا وتركيا

تمهيد

1 . تعود المطامع الاثيوبية في الصومال الى عهد مؤسس دولة اثيوبيا الحديثة منيليك الثاني في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، واستمرت في القرن العشرين والحادي والعشرين في عهد كل من هيلي سلاسي ومنجستو هيلي ماريام وملس زيناوي وعهد هيلي ماريام دسالين. واندلعت الحروب المفتوحة بين البلدين الى ان غزت اثيوبيا

الصومال في عام 2006 قبل انسحابها مكرهة في 2016، قبل ان تأخذ العلاقة بين أديس أبابا ومقديشو منحى جديد مع تولي د.أبي أحمد على مقاليد السلطة في أثيوبيا في مطلع ابريل 2018.

2 . وسياسة كينيا الصومالية ترجع الى ستينيات القرن الماضي وهي محكومة بمخاوف مطالبة الصومال بما يمكن ان نطلق عليه " الصومال الكيني." وامتداد حرائق " حركة الشباب الجاهدين " الى عمق الاراضي الكينية، واشكالية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وطموح الحكومة الكينية على التأثير في مجريات الاحداث السياسية في اقليم جوبا لاند الفيدرالي المتاخم لها.

3 . واهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالصومال بدأ ابان الحرب الكونية الثانية قبل ان يأخذ بعدا سياسيا واستراتيجيا أبان الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي بقيادة كل من واشنطن وموسكو. فنظام الرئيس سياد بري تحالف في بداية عهده مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم بعد حرب 1977 بين الصومال واثيوبيا، ووقوف موسكو بجانب حكومة منجستو هيلي ماريام وتدخلها العسكري المباشر لصالحه، تحالفت مقديشو مع واشنطن.

4 . والعلاقة الارترية - الصومالية توطدت اركانها على مدى حرب التحرير الارترية 1961 – 1991 بوقوف الصومال ودعمه لحق الشعب الارتري في الحرية والاستقلال وعلى كل الصعد، وبعد التحرير مباشرة بادرت ارتريا وعبر مساع دبلوماسية حثيثة لإحتواء الحرب الاهلية بين الاخوة الصوماليين، وحرص دولة ارتريا على وحدة وسلام وسيادة واستقرار الصومال.

5 . جذور العلاقة التركية الصومالية تعود الى حقبة الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، ولكن اهتمام انقرة الراهن بالصومال بدأ مع زيارة رجب طيب اردوغان في

2011 عندما كان حينذاك رئيس الوزراء ثم تعززت تلك العلاقة لتأخذ ابعادا استراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ودينية.

الفصل الاول

السياسة الاثيوبية حيال الصومال

السياسة الأثيوبية إزاء الصومال ليست وليدة الساعة، بقدر ما تعود جذورها الى نهاية القرن التاسع عشر، وبما ان هذا الموضوع شائك وعميق وليس موضع دراستنا الراهنة، فإننا سنكتفي فقط بالوقوف على محطاتها التاريخية المفصلية لتسليط الأضواء على دوافعها وغاياتها الأثيوبية الخالصة من ناحية وعلى أبعادها الدولية من ناحية أخرى، ويعزى ذلك الى ان أثيوبيا تتسم بخصائص خاصة منها قيامها على قاعدة التوسع انطلاقا من مملكة شوا 896 - 1289 لغاية نظام هيلي سلاسي 1930 - 1974، مرورا بمؤسس دولة أثيوبيا الحديثة منيليك الثاني 1884 - 1913، ولم يشذ عن هذه القاعدة الأثيوبية التاريخية الثابتة لا الكولونيل منجستو هيلي ماريا 1974 - 1991، ولا ملس زيناوي 1991- 2012.، ولا هيلي ماريام دسالين.2012 - 2018، وكأن التاريخ بالنسبة لهؤلاء الحكام الأثيوبيين يكرر نفسه وبصورة مستقيمة ورتيبة خارجة عن الجدلية التاريخية ذاتها التي تحكم وتتحكم في التاريخ ذاته بقدر حكمه وتحكمه عليها في ذات الآن.

والقاسم المشترك بين هؤلاء الحكام الأثيوبيين منذ نهاية القرن التاسع عشر ولغاية القرن الحادي والعشرين هو ممارسة شتى أنواع الاضطهاد والقمع على الصعيد الداخلي، ونهج سياسة توسعية نحو دول الجوار، وعقد تحالفات دولية تستغل في السياسة الداخلية والإقليمية، بقدر ما تكون أيضا أداة لتنفيذ الأجندات الدولية في منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الجيو - إستراتيجية في جنوب حوض البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وفي منطقة حوض وادي النيل أيضا.

1 . الملك منيليك الثاني 1884 - 1913

بعد تقاسم الدول الأوروبية القارة الأفريقية في مؤتمر برلين 1884 - 1885، غزا الملك منيليك الثاني مدينة هرر في عام 1887 وبسط عليها سلطته بعد صراعات دامية ودموية مع الصوماليين في مرحلة تاريخية غدت الحدود بين جميع الدول الأفريقية تأخذ صورتها النهائية على ضوء موازين القوى بين الدول الاستعمارية الأوروبية التي أبرمت جملة معاهدات لتوظيف جل طاقاتها في استغلال خيرات البلدان التي تستعمرها عوضا من استنزاف إمكانياتها في صراعات فيما بينها ، قبل ان تقر رسميا بتلك المعاهدات الاستعمارية الخاصة برسم الحدود بين الدول الأفريقية من قبل منظمة الوحدة الأفريقية في قمة رؤساء دولها المنعقد بمصر في عام 1964. والذاكرة الجماعية الأثيوبية والصومالية محكومة والى حد كبير بالمخزون التاريخي المتراكم ليس في نطاق الوعي، بل في دائرة اللاوعي يعود الى حقبة تاريخية ضاربة أطنابها في القدم، أي ما قبل مؤتمر برلين في العقد ما قبل الأخير من القرن التاسع عشر، يطفو على السطح لمجرد حدوث توتر أو اندلاع شرارة ما هنا أو هناك، لتضفي عليها بعدا تاريخيا وسياسيا.

2 . نظام هيلي سلاسي 1930 - 1974

على غرار بقية أباطرة أثيوبيا سعى نظام هيلي سلاسي توسيع رقعة نفوذه بدعم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول الجوار، أي الصومال وارتريا، وجيبوتي والسودان، ناسيا أو متناسيا بان عهد الفتوحات الاستعمارية قد ولى الى غير رجعة، وان التوسع والتمدد على حساب الدول المجاورة لم يعد ممكنا، لان الحدود بين الدول وبصرف النظر عن منطقيتها وعقلانيتها وعمليتها، غدت حقيقة تاريخية

وقانونية وسياسية لا يمكن تجاوزها من دون خرق للقانون الدولي ولميثاق كل من الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية وقتذاك، والاتحاد الأفريقي حاليا. فهيلي سلاسي الذي تسبب في قتل مئات الآلاف من الأثيوبيين جوعا، ومارس سياسة البطش ضد الأثيوبيين المطالبين بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية الأساسية، ضم إقليم اوغادين الصومالي في عام 1948 وضم أيضا ارتريا في عام 1962 الى أثيوبيا بدعم وتواطئي من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكون أثيوبيا "صديقة" واشنطن على حد قول وزير خارجية أمريكا حينذاك، جون فوستر دالاس. و"الصداقة " التي يتحدث عنها دالاس تقوم بطبيعة الحال على المصالح الأمريكية خاصة والغربية عامة، والتي تقوم الحكومة الاثيوبية بحمايتها بالإنابة وتتولى تنفيذها بالوكالة على حد السواء، مقابل حصولها على فتات مساعدات لا تتجاوز قصر الحاكم وحاشيته.

ويذكر ان الروح التوسعية لدى النظام الإقطاعي الأثيوبي لم تكن قاصرة على ضم إقليم اوغادين، بل كانت ترمي لابتلاع عموم الصومال، بدليل اعتراض اثيوبيا على استقلال الصومال في يوليو عام 1960 بحجة انه جزء لا يتجزأ من الدولة الأثيوبية، ولكن من دون جدوى. ورغم ذلك لم تعدل السلطة الاثيوبية عن سياستها التوسعية بدليل افتعالها مناوشات ومواجهات عسكرية على حدود البلدين في عام 1961 و1964 و 1967. و بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال محمد سياد بري في عام 1969، وتبني نظام حكم اشتراكي وتقديم التسهيلات والقواعد العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق في بربره وغيرها من الأراضي الصومالية، أخذ الصراع الاثيوبي بعدا دوليا في سياق الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، فعمدت الحكومة الأثيوبية على التنسيق والتعاون مع الإدارة الأمريكية وبشتى السبل بغية زعزعة امن واستقرار

الصومال، واختراق نسيج وحدتها الوطنية لتوجيه الضربات اليه من خارجه ومن داخله بصورة منهجية.

3 . الكولونيل منجستو هيلي ماريام 1974 - 1991

انتهز بعض الضباط الأثيوبيين تصاعد موجة غضب الشعب الأثيوبي العارم ضد نظام نظام هيلي سلاسي الذي فشل في ادارة الدولة ، ولم يعد قادرا على توفير الحد الادنى من الغذاء لشعبه الذي بات فريسة سهلة للمجاعة التي استفحلت وغرست انيابها المسمومة والقاتلة في قلب الشعب الاثيوبي، ومنيت القوات الاثيوبية في ارتريا بهزائم عسكرية ماحقة ومتلاحقة، لكي يقوم بانقلاب عسكري بقيادة الكولونيل منجستو هيلي ماريام في عام 1974، وضع خاتمة نهائية نظام اقطاعي عتيق، وأقام على أنقاضه نظاما عسكريا ديكتاتوريا ليس أفضل منه، مارس سياسة الاعتقالات العشوائية والاغتيالات الجماعية والقمع ضد فصائل المقاومة الأثيوبية، ومات المئات من الآلاف من الأثيوبيين بطاعون المجاعة، وشن ثماني حملات عسكرية واسعة النطاق للقضاء على الثورة الارترية من 1978 الى 1986، ودخل في حرب طاحنة ضد الصومال، وابرم تحالفات عسكرية مع كل من الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الشرقية السابقة، واليمن الجنوبي السابق، وكوبا تنفيذا لسياسته الداخلية والإقليمية، وخدمة للإستراتيجية السوفيتية في منطقة القرن الأفريقي.

فإذا كان نظام هيلي سلاسي تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فان النظام العسكري تحالف مع الاتحاد السوفيتي، ودخل في حرب مع الصومال في عام 1977 حول إقليم اوغادين بدعم عسكري ضخم من موسكو وهافانا. ثم شرعت الحكومة العسكرية الأثيوبية في دعم الفصائل الصومالية المعارضة منها والانفصالية

مثل" الحركة الوطنية الصومالية " في ارض الصومال و" الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال " في البونت لاند برئاسة عبد الله يوسف الذي شارك في عام 1982 في الهجوم العسكري الذي شنته القوات الأثيوبية ضد الصومال. وكان النظام الأثيوبي آنذاك يهدف ضمن ما يهدف الى إقامة إقليم "اوغادين الكبرى" الذي يتألف من إقليم أوغادين في أثيوبيا والمناطق الصومالية الواقعة جنوب مقديشو والآهلة بقبائل اوغادينية ، وذلك بغية إطلال إثيوبيا على المحيط الهندي عبر ميناء كيسمايو الصومالي.

وإذا كان النظام العسكري الأثيوبي ينفذ أجندته الخاصة محليا وفي كل من ارتريا والصومال، فانه وفي نفس الوقت كان يطبق الإستراتيجية السوفيتية في أثيوبيا وفي سائر دول منطقة القرن الأفريقي وفي جنوب البحر الأحمر بالتنسيق مع اليمن الجنوبي سابقا. وكما منيت الاستراتيجية الاثيوبية والامريكية أبان عهد هيلي سلاسي بالفشل الذريع في اثيوبيا وفي هذا الجزء من القارة الافريقية، وسقط النظام الاقطاعي في أديس أبابا، فإن الاستراتيجية الاثيوبية والسوفيتية فشلت هي الاخرى وتهاوى نظام الطغمة العسكرية الاثيوبية وهرب قائده العقيد منجستو هيلي ماريام الى زمبابوي.

4 . ملس زيناوي 1991 . 2012

سقط النظام العسكري الأثيوبي في عام 1991 من جراء الهزائم العسكرية الماحقة التي كبدته إياها الثورة الارترية عامة والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا خاصة، والجبهات الأثيوبية في مختلف الأقاليم الأثيوبية، ونشأ على ركامه "النظام الفيدرالي" الحالي بقيادة رئيس الوزراء ملس زيناوي، مفصلا على مقاسات اتنية، ووقع تحت السيطرة التامة للجبهة الشعبية لتحرير تجراي والتي تأسست في عام 1975 مطالبة

باستقلال إقليم تجراي عن سائر الأقاليم الأثيوبية، وإقامة "جمهورية تجراي". وتم في عام 1994 اعتماد الدستور الأثيوبي الجديد والذي حرص على ان تنص مادته الـ 39 على "حق تقرير المصير" للقوميات الأثيوبية [1].

ولقد شرعت القيادة الأثيوبية وقتذاك في توسيع رقعة إقليم تجراي على حساب بعض الأقاليم الأثيوبية، وعلى حساب الأراضي السيادية الارترية والسودانية ، ولم يرف لها جفن في إعلان ذلك رسميا في 12 أكتوبر عام 1997 ، بإصدارها خريطة جديدة لإقليم تجراي أجرت فيها تعديلات واسعة ليس على الحدود الإقليمية الأثيوبية الداخلية القائمة على قاعدة اتنية، بل الحدود الدولية الأثيوبية مع كل من اريتريا والسودان، والتي أدت الى نشوب حرب مدمرة بين اثيوبيا وارتريا في 1998 - 2000. وغزت أثيوبيا في ديسمبر 2006 الصومال تحت ذريعة محاربة الإرهاب خدمة لحسابات خاصة وتنفيذا للأجندة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي.

5. هيلي ماريام دسالين 2012 - 2018

تولى هيلي ماريام دسلين مقاليد السلطة في اثيوبيا في 2012 بعد رحيل رئيس وزراء اثيوبيا السابق ملس زيناوي، وسار على نفس نهج سلفه فيما يخص سياسة اثيوبيا الداخلية والاقليمية والقارية والدولية. ويعزى ذلك بصورة اساسية الى سيطرة قيادات الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، الوياني ،على كل مقاليد السلطة السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والاعلامية في البلاد. وعليه فلا غرو إذا لم يكن لهيلي ماريام دسالين أي هامش للمناورة، فما بلك بمعالجة القضايا الجوهرية المتعددة الابعاد التي كانت تعج بها اثيوبيا. وعلاوة على ذلك، لم تكن لدسالين شخصية قوية، ولا شعبية كبيرة، ولا رؤية سياسية بعيدة. فعندما اجتاحت اثيوبيا على مدى ما يربو على

عامين، من ديسمبر 2015 لغاية فبراير 2018، موجات احتجاجات شعبية عارمة، مطالبة بإصلاحات جذرية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حاول رئيس وزراء أثيوبيا، في بادئ الامر، التصدي لها بالسبل الامنية والعسكرية، ولكن النتيجة كانت عكسية تماما، أي ان نار الازمة أزدادت تأججا. وإذ ذاك أدرك هيلي ماريا دسالين بأنه ليس رجل ذلك المنعطف السياسي في تاريخ اثيوبيا، وأكره على الاستقالة من منصبه في 15 فبراير 2018 قائلا " ان استقالته تعد امرا حيويا لإجراء اصلاحات من شأنها ان تؤدي الى سلام وديمقراطية مستدامين في اثيوبيا ". [2]

ولفهم حقيقة وأبعاد السياسة الأثيوبية الراهنة في منطقة القرن الأفريقي، سيتم استعراض الخطوط العريضة للسياسة الأثيوبية الداخلية والإقليمية عامة والصومالية .

المسرح السياسي الداخلي الأثيوبي

قبل التطرق لسياسة الحكومة الأثيوبية السابقة حيال الصومال، وبغية وضعها في سياقها العام ، نرى ضرورة التوقف برهة على مستوى:

1 . السياسة الاثيوبية الداخلية في اقليم تجراي الذي تنتمي إليه القيادة المركزية الأثيوبية في أديس أبابا بزعامة رئيس الوزراء ملس زيناوي وعدد كبير من المسئولين التجراويين الذين يسيطرون على آليات السلطة الأمنية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية في أثيوبيا مباشرة أو مداورة عبر توليهم المواقع الخلفية التي تؤهلهم على إدارة دفة الأمور بعيدا عن الأضواء الباهرة .

2 . السياسة الأثيوبية في بقية أقاليم البلاد.

3 . الإستراتجية الامريكية في منطقة القرن الافريقي وجنوب البحر الاحمر.

أولا : مشروع انفصال إقليم تجراي

كشفت الأسبوعية الفرنسية "رسالة المحيط الهندي" في عددها الصادر في 24 سبتمبر 2005، بان الهيئة التنفيذية لـ "الجبهة الشعبية لتحرير تجراي" ناقشت في ذلك الشهر ورقة سياسية من ثماني صفحات طرحت للنقاش الداخلي السري خيار انفصال تجراي عن بقية أجزاء أثيوبيا [3]. وهذا المشروع الانفصالي التجراوي تطرحه وتلوح به القيادة التجراوية الحاكمة في أديس أبابا عندما تشعر باهتزاز الأرض من تحت أقدامها. وهذ لدليل ساطع بان مشروع فصل إقليم تجراي الذي طرح في عام 1975 لم تتخل عنه القيادة التجراوية بقيادة رئيس الوزراء ملس زيناوي.

ثانيا: إشعال التناقضات في تجراي

قامت القيادة التجراوية في اديس أبابا بتغذية وتعميق التناقضات بين أفراد المجوعة الاتنية التجراوية ذاتها في اقليم تجراي التي تنتمي اليه على اساس مناطقي، أي مقلي، و اكسوم، وعدوا، وعدي قرات، وشيري...الخ. ونهجت سياسة تنموية غير متوازنة حسب موازين القوى بين أقطاب القيادة السياسية التجراوية الحاكمة، فخلقت مراكز نفوذ متصارعة ومتناطحة في إقليم تجراي، غير مبالية بالعواقب الجسيمة المترتبة عليها.

ونجم عن هذه السياسة :

1 . انطواء كل منطقة من مناطق إقليم تجراي على ذاتها.

2 . تضاعف التوتر بين المناطق التجراوية من جهة و بين أقطابها من جهة أخرى.

3. انعدام إمكانية وضع سياسة اقتصادية تنموية متوازنة وعادلة.
4. نمو وتصاعد التذمر الشعبي.
5. بروز " الحركة الديمقراطية لشعب تجراي " في فبراير 2001 كقوى معارضة تطرح نفسها كبديل سياسي.

ثالثا : خلق عداءات وصراعات حدودية لإقليم تجراي وجيرانه المحليين والخارجيين:

لم تكتف القيادة التجراوية بخلق فتن وتناقضات داخل إقليم تجراي وحسب، بل إنها افتعلت مشاحنات وعداءات وصراعات بين سكان إقليم تجراي وسائر جيرانه، الذي كان يعيش وإياهم في مناخ مفعم بالإخاء والوئام والسلام والتعاون. فيذكر بان الحكومة الفيدرالية أصدرت في 12 أكتوبر 1997 خريطة جديدة لإقليم تجراي عبر سلطتها الإقليمية في مقلي، ونشرت تلك الخريطة في الصفحة الأولى في جريدة " وين " لسان حال " الجبهة الشعبية لتحرير تجراي " قبل ان تعتمد رسميا من الحكومة الفيدرالية في اديس أبابا في 17 نوفمبر 1997 وتصك في العملة الأثيوبية الرسمية، أي البر، بصورة متزامنة مع صدور العملة الوطنية الاريترية "نقفة " وفي ذلك غير مؤشر [4].

علما ان النظام الأثيوبي حاول في بداية الأمر المراوغة زاعما ان تلك الخريطة ليست ملزمة بالضرورة للحكومة الأثيوبية، بقدر ما هي اجتهاد من طرف السلطة الإقليمية الفيدرالية التجراوية، ولكنها سرعان ما تراجعت عن موقفها، وتبنت نفس الخريطة الجديدة لإقليم تجراي التي خرقت المعاهدات الدولية التي بموجبها خططت ورسمت حدود اثيوبيا الدولية مع كل من ارتريا والسودان ، وأجرت تعديلا جوهرية في حدود إقليم تجراي الفيدرالي على المستوى الأثيوبي وهذه قضية أخرى.

فخريطة إقليم تجراي الجديدة التي فصلت على مقاس طموحات وأطماع القيادة التجراوية التوسعية ليس على حساب بعض الاقاليم الاثيوبية، وانما على انقاض القانون الدولي والمعاهدات الاستعمارية التي بموجبها حددت الحدود بين الدول الافريقية.

أ . **فعلى الصعيد الأثيوبي**:

1 . ألحقت مناطق واسعة من إقليم ولو الأثيوبي الذين يقطنه الامهرا والعفر الى إقليم تجراي. وإذا علمنا بان الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية مفصلة على أساس اتني، يمكن تصور وتخيل العواقب الجسيمة التي يمكن ان تنجم عن إشعال صراعات اثنية بين الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية.

2 . ضمت منطقة ولقايت التابعة تاريخيا لإقليم بقمدر الذي يقطنه الامهرا الى إقليم تجراي.

وهكذا اصبح بين عشية وضحاها ثمة حدود لتجراي مع السودان لأول مرة منذ بروزه في الخريطة الجيو- سياسية الأثيوبية بشكلها الحالي في منتصف القرن العشرين، أي بعد ضم إقليم أوغادين في عام 1948.

ب . **وعلى الصعيد الدولي**:

1 . ضمت الحكومة الاثيوبية أراضي سيادية ارترية الى إقليم تجراي خارقة وبصورة سافرة وصارخة للمعاهدات الاستعمارية الدولية الثلاث التي بمقتضاها رسمت الحدود الدولية بين دولة ارتريا ودولة أثيوبيا في مطلع القرن العشرين، وهى معاهدة 1900، ومعاهدة 1902، ومعاهدة 1908.

2 . وهناك خلاف حدودي بين السودان وأثيوبيا في منطقة الفشقة والقلابات الحدودية الأثيوبية - السودانية المرسومة وفق اتفاقية عام 1902 بين منيليك الثاني وبريطانيا

التي كانت تستعمر السودان آنذاك. فالحكومة الأثيوبية أخلت هذه المنطقة من أبناء قومية الامهرا، واستوطنت في محلهم مجموعة مواطنين من إقليم تجراي بحيث يكون امتدادا وتمددا لأقليم تجراي، وذلك حتى يكون طريق خط ميناء بورتسودان - مقلي سالكا. ويقول الباحث السوداني د. حسن مكي، المعروف بصداقته الحميمة مع الحكومة الأثيوبية ان " أثيوبيا تريد فرض الأمر الواقع ولا تريد ترسيم الحدود، لان الترسيم في نظرها يحرم المزارعين الأثيوبيين من الزراعة في مناطق خصبة "[5].
بإختصار شديد، هذا هو الحلم الكابوسي لـ "تجراي الكبرى" لحكام أثيوبيا الحاليين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي.

ثانيا: زعزعة الأقاليم الأثيوبية داخليا وخارجيا

سيطرت الحكومة الفيدرالية المركزية في أديس أبابا وعلى مدار 27 سنة 1991 - 2018، على كل الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية بتحكمها على الجهاز التنفيذي السياسي، والمؤسسة العسكرية، والأمنية والاقتصادية، في جميع تلك الأقاليم، هذا مما أهلها على تطبيق سياسة " فرق تسد " من دون حسيب وبلا رقيب بغية إحكام قبضتها على كل الأقاليم. وهكذا شرعت في إشعال فتنة حدودية خبيثة بين كل الأقاليم الأثيوبية العشرة. ومن عجائب السلوك السياسي للحكومة الفيدرالية ان تخلق مشاكل لإقليم تجراي الذي تنتمي اليه، مع كل من إقليم ولو وإقليم بقمدر ليس في إطار إرباك الإقليم في أفضل الفرضيات، وانما ضمن حسابات سياسية تعود الى البرنامج التأسيسي لجبهة تجراي لعام 1975، والذي ينص على فصل إقليم تجراي عن بقية أثيوبيا وتوسيع رقعته الجغرافية على أنقاض الإقليمين المذكرين آنفا من ناحية، وعلى حساب أراضي سيادية ارترية وسودانية من ناحية أخرى، بحيث يكون مؤهلا من

الزاوية الاقتصادية على القيام ككيان منفصل عن أثيوبيا. ولكن النتيجة كانت عكسية، بدليل انعزال إقليم تجراي عن محيطه وانقطاع تواصله الطبيعي مع جيرانه، وبات في حالة شبه حصار جغرافي وسياسي واقتصادي واجتماعي ونفسي [6].

وإذا كان الوضع كذلك في إقليم تجراي، فان الأمور لم تكن بالأفضل في بقية الأقاليم الفيدرالية التسعة الأخرى التي تزخر بتناقضات داخلية لا عد لها ولا حصر. فعلى سبيل المثال ان السلطة الأثيوبية أقامت خمسة أحزاب في الإقليم العفري على أساس قبائلي، هذا مما فجر صراعات ومشاكل لم تحدث في يوم من الأيام في هذا الإقليم على مدى تاريخه القديم او الحديث. وروى لى ذات مرة احد الكوادر العفرية الأثيوبية بان احد أعيان الإقليم العفري سأل ذات مرة المندوب السياسي التجراوي في سمنار سياسي عن الحكمة من تأسيس تلك الأحزاب السياسية التي غدت تتآكل فيما بينها، وان مسئولي الإقليم أمسوا يهدرون جل وقتهم وجهدهم في العثور على حلول لتلك الخلافات التي لا بداية لها ولا نهاية، ولم تعد لديهم لا الطاقة ولا الوقت للاهتمام بالمشاريع التنموية للإقليم. فما كان من المندوب السياسي التجراوي إلا بالرد عليه قائلا: " نريد تنمية هذا الإقليم، وان التنمية لا يمكنها ان تتحقق من دون ديمقراطية، والديمقراطية لا تقوم إلا على أساس التعددية الحزبية. ولذا تم تأسيس تلك الأحزاب السياسية في إقليمكم. فرد عليه الرجل المسن بالقول إذا كان ذلك كذلك فلماذا لا تقيمون الديمقراطية في إقليم تجراي الفيدرالي ، فاحتار المسئول الأثيوبي وأربكه ذلك السؤال الجريء والمفحم، ولم يرد عليه وانتقل بالحديث الى موضوع آخر في محاولة هروبية مكشوفة. والمعلوم ان قيام أي حزب منافس لـ " الجبهة الشعبية لتحرير تجراي " في إقليم تجراي ممنوع منعا باتا، بينما تعمد الحكومة على توالد وتكاثر الأحزاب في بقية الأقاليم الأثيوبية الأخرى [7].

ويمكن قياس التناقضات الداخلية التي تنبض بها كل الأقاليم الفيدرالية الأخرى على مقاس المشاكل التي تم الإشارة إليها في الإقليم التجراوي والعفري، وما يهمنا في هذا الصدد هو التلميح الى ان الحكومة الأثيوبية وفي سياق إستراتيجية "فرق تسد" وضرب الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية الواحدة بالأخرى، خلقت صراعات حدودية بين إقليم تجراي وولو وبقمدر، وبين العفر والعيسى، وبين العيسى والصومال، وبين الصومال والاوورومو، وبين الاوورومو وبين بن شنقول، وبين بن شنقول والامهرا...الخ. في خطوة سياسية فريدة ونشازة تفتقر لأبسط قدر من روح المسؤولية.
فالشعب الأثيوبي الذي سئم سياسة الحكومة الفيدرالية، قال كلمته عندما أتيح له المجال ، وذلك عبر صناديق الاقتراع في مايو 2005، أي لا لسياسة نظام ملس زيناوي الداخلية والخارجية، وتجسد ذلك الموقف بفوز أحزاب المعارضة في أديس أبابا مثلا على 20 مقعدا من أصل 23 مقعدا برلمانيا، هذا مما أحرجها واجبرها على الهروب إلى الإمام، فقامت بعملية اعتقالات جماعية، وقتل وتهديد المواطنين وأحزاب المعارضة، وتزوير الأصوات التي أدانها المراقبون الدوليون وفي مقدمتهم آنا غوميس رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الأثيوبية التي قالت في حديث مع "إذاعة فرنسا الدولية" في 3 نوفمبر 2005 " ان الحكومة الأثيوبية خنقت التطلعات الديمقراطية للشعب الأثيوبي ، وأنا غير قادرة على فهم دعوة رؤساء وقادة الدول الديمقراطية الغربية لملس زيناوي الذي يمارس أبشع أنواع العنف ضد شعبه، للمشاركة في المؤتمرات الدولية" [8]. ومن ناحيتها، انتقدت فصائل وأحزاب المعارضة الأثيوبية الموجودة في الداخل أو في المهجر السياسة الداخلية والخارجية لحكومة ملس زيناوي قائلة بانها لم تجلب لهم سوى الخراب والدمار والمعاناة والحروب والفقر والمجاعة التي تهدد حياة ما لا يقل عن 10 مليون أثيوبي.

تدرج هذه الأحداث في سياق سياسة الجبهة الشعبية لتحرير تجراي التي لم تكن تهدف في يوم من الأيام لحكم أثيوبيا ، بقدر ما كانت ترمي الى اخذ الثأر التاريخي من قومية الامهرا من ناحية، وفصل اقليم تجراي عن أثيوبيا من ناحية أخرى، ولكن وعندما وجدت الطريق الى أديس أبابا سالكا ومعبدا، استغلت تلك الفرصة التاريخية لبسط قبضتها على عموم البلاد ، ووظفت إمكانيات الدولة الأثيوبية ومؤسساتها لتنفيذ غايتها الانفصالية. ومع استمرارها في الحكم لزهاء ثلاثة عقود، تحركت القيادة التجراوية في أربعة اتجاهات الأول محلي تجرواي، والثاني وطني إثيوبي، والثالث توسعي إقليمي ، والرابع دولي، وتحديدا أمريكي يتمثل في تنفيذ أجندة الإدارة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي .

ثالثا: **الأجندة الأثيوبية في الصومال**

هدف أجندة الحكومة الأثيوبية كما نوهنا آنفا، هو تمزيق الصومال على هيئة كانتونات لكونه في تقديرها يشكل خطرا على الامن القومي الاثيوبي اذا ما بقى موحدا ومتماسكا. ففي الوثيقة الأثيوبية المنشورة في 7 يونيو 2000 في جريدة "الريبورتر" بلورت أجندتها للصومال المقسم والممزق الذي تريده، فجاء في الورقة:

أولا: "ان الدولة المركزية الصومالية لم يعد يتحمس لها سوى قلة قليلة من الصوماليين العاديين."

ثانيا : " تكمن أولويات السياسة الأثيوبية الصومالية في تأسيس:

1 . دولة ارض الصومال في الشمال.

2 . دولة البونت لاند في شمال شرق البلاد.

3 . دولة الهوية لاند في الشرق.

4 . دولة الرحناوين في الوسط.

5 . دولة الاوغادين في الجنوب "[9] .

هذه الورقة التي تكشف حقيقة السياسة الأثيوبية في الصومال لا تحترم الدستور الأثيوبي ذاته، لكونه وفي مادته الثامنة والستين ينص على "احترام سيادة الدول وعلى "عدم التدخل في في شؤون الدول الأخرى" ، وتشكل خرقا فادحا لكل الأعراف والقوانين الدولية وانتهاكا صارخا لكل مواثيق المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الآتية:

1. ميثاق الايغاد

2 . ميثاق الاتحاد الإفريقي.

3 . ميثاق جامعة الدول العربية.

4 . ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

5 . ميثاق مجموعة دول عدم الانحياز.

6 . ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ولا يفهم من ذلك بان الحكومة الأثيوبية بدأت الاهتمام بالصومال منذ كشف أثيوبيا علنا عن سياستها في الصومال عام 2000 ، بدليل ان القوات الأثيوبية اخترقت السيادة الوطنية الصومالية، في عام 1992 بحجة محاربة وحدات "الاتحاد الإسلامي" الصومالي ، ثم حاولت ان تفصل مستقبل الصومال على مقاس طموحاتها التوسعية، فاستغلت حسن ظن منظمة الإيغاد الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك اللتين فوضتا الحكومة الأثيوبية في مؤتمر قمة رؤسائها في مصر عام 1993 بتنظيم اجتماعات المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية، فعقد أول اجتماع في عام 1993 ومني بالفشل، ثم اجتماع ثان في عام 1994 اخفق هو الآخر في

إحلال السلام، وتلاه اجتماع آخر في عام 1997 ولم ينجح في تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية. ويعزى فشل الحكومة الأثيوبية في انجاز أي اتفاق بين قادة الفصائل الصومالية الى خمسة أسباب جوهرية وهي:

1 . عدم معرفة الحكومة الأثيوبية، وتحديدا قيادتها التجراوية بحقيقة وأبعاد الأزمة الصومالية حينذاك.

2 . عدم ثقة العديد من الأطراف الصومالية في الوسيط الأثيوبي المعرف لدى معشر الصوماليين بعدائه التاريخي للصومال بلدا وشعبا.

3 . انحياز الوسيط الأثيوبي لفصائل بعينها دون أخرى.

4 . عدم وجود رغبة حقيقة لدى الحكومة الأثيوبية في نجاح اجتماعات المصالحة، لكونها لا تريد بالأساس صومالا موحدا ومستقرا.

5 . توظيف أثيوبيا الفرصة التاريخية التي قدمت إليها في طبق من ذهب، لكي تساهم في عملية المصالحة الصومالية بغية طي العداءات والأحقاد والمرارات التاريخية بين البلدين، لبث الفتن وزرع الخلافات بين الجبهات الصومالية، فعليه لا غرابة إذا ما خرجت الفصائل الصومالية من حصيلة تلك الاجتماعات التي عقدتها في أثيوبيا أكثر خلافا وانقساما وتشرذما.

الدور الأثيوبي السلبي في الصومال

بناء على أجندتها الرامية الى تمزيق الصومال على هيئة كانتونات أو لاندات، قامت الحكومة الأثيوبية بنهج سياسة تقويض مبادرات إخراج الصومال من أزمته، وطرح مبادرات مضادة، ودعم أمراء الحرب والسلطة من الصوماليين بالسلاح والأموال.

فالحكومة الأثيوبية سعت جاهدة لصياغة مستقبل الصومال وبما يحقق أجندتها الخاصة والتي لا تختلف راديكاليا عن الأجندة الأمريكية، بدليل:

1 . بعد إخفاق مؤتمرات المصالحة الصومالية التي رتبها واشرف عليها نظام ملس زيناوي، باذلا جهودا جهيدة للعوامل التي ذكرت آنفا، عمدت الحكومة الأثيوبية على تبني سياسة إفشال كل مبادرات حل الأزمة الصومالية التي تخرج عن سيطرتها باعتبارها تريد ان تكون لها اليد العليا في كل ما يخص ترتيب البيت الداخلي الصومالي. وفي هذا الصدد كتب د.احمد إبراهيم محمود "وقفت أثيوبيا بقوة ضد اتفاقات المصالحة المختلفة التي جرت على الساحة الصومالية، بدءا من إعلان القاهرة ، مارس 1994 ، واتفاق القاهرة ، ديسمبر 1997 ، واتفاق جيبوتي ، 2000 " [10] .

2 . لم تحترم الحكومة الأثيوبية قرار مجلس الأمن رقم 733 الصادر في 23 يناير 1992 والذي ينص على "الحظر العام والشامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال" [11]، بالعكس فإنها درجت في إغراق أمراء الحرب والكيانات الانفصالية وغير الانفصالية في الصومال بمختلف أنواع الأسلحة خدمة لأجندتها الرامية لتقويض عملية إعادة بناء الصومال الموحد والمستقر. ففي تقرير رفع الى مجلس الأمن في 3 يوليو 2002 من قبل " فريق الخبراء " ، كشف فيه بان أثيوبيا ترسل الى الصومال شحنات أسلحة خفيفة وثقيلة الى الصومال، ومع ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء، بل انه لم يصدر أي قرار ضد أثيوبيا [12] .

وان " فريق رصد الصومال وارتريا " في تقريره الأخير الذي رفعه الى مجلس الامن في 10 مارس 2010 جاء فيه " يظل اليمن أهم سوق سلاح تجاري للصومال، وأثيوبيا هي الدولة الرئيسية التي تمد الصومال بالأسلحة والذخيرة" [13].

3 . بعد فراغ سياسي اجتاح الصومال لزهاء عقد كامل، أي منذ سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري، توصل الصوماليون بجميع أطيافهم السياسية والقبلية في منتجع عرتا بجيبوتي في عام 2000 بحضور ومشاركة أفريقية وعربية وإسلامية وأوروبية وأممية، الى تشكيل حكومة وطنية انتقالية، أوقدت شعلة أمل في قلوب الصوماليون الذين اكتوا بنار الحرب الأهلية الفتاكة بين الإخوة - الأعداء. ولقد توفر لأول مرة للصوماليين المناخ السياسي الملائم لوضع لبنة نظام وطني يحتضن الجميع ولا يقصي أحد. هذا مما أثار حفيظة الحكومة الأثيوبية التي بادرت بترتيب اجتماع لأمراء الحرب بمدينة اوسا في مارس عام 2001، والذي تمخض عنه تشكيل "مجلس المصالحة والتجديد الصومالي" بغية إحباط الجهود الوطنية التي بدأت بذلتها حكومة الرئيس عبد القاسم صلاد حسن. وعمدت على خرق الأراضي الصومالية عبر وحداتها العسكرية لزعزعة أركان الحكومة الصومالية الانتقالية، وقدمت الدعم للكيانات الانفصالية والكنتوناتية في الصومال لاند وفي البونت لاند وفي جوبا لاند وفي جنوب غرب الصومال. وبررت أثيوبيا سياستها العدوانية حيال الصومال بذريعة محاربة الإرهاب.

4 . استغلت الحكومة الأثيوبية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتبني إدارة الرئيس جورج بوش الابن إستراتيجية محاربة " الإرهاب " لتضاعف من انتهاك السيادة الوطنية الصومالية عبر وحداتها العسكرية التي استباحت المدن والقرى الصومالية خلف غطاء ملاحقة ومحاربة عناصر إرهابية في الصومال.

ويذكر ان رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية السابقة، عبد القاسم صلاد حسن، أعرب عن استعداده لمحاربة الإرهاب في الصومال إذا كان حقا موجودا، ومع ذلك تدخلت أثيوبيا في شؤون الصومال الداخلية بدعمها العسكري والمالي لأمراء الحرب

بغية إحباط مشروع الحكومة الصومالية الانتقالية الرامي لجمع شمل كل الأطراف الصومالية المتصارعة تحت سقف سياسي وطني واحد.

5 - لعبت أثيوبيا دورا فعالا في اجتماعات دوربت ونيروبي الماراثونية مع كل من كينيا والإدارة الأمريكية في تشكيل حكومة فيدرالية انتقالية صومالية ثنائية الرأس في عام 2004. فأسندت رئاسة الدولة الى عبد الله يوسف ورئاسة الحكومة الى علي محمد جيدي وكليهما كانا يتمتعان بتأييد وثقة الانظمة التي كانت تحكم في أديس أبابا ونيروبي وواشنطن. فإذا علمنا بأن تلك العواصم الثلاث كانت تمسك بخيوط اللعبة خلف خشبة المسرح السياسي الكوميدي - الدراماتيكي في ذات الآن، فالمسألة محسومة سلفا، وإن شر البلية ما يضحك!

والمدهش في الأمر، ان الحكومة التي فصلت في دوربت ونيروبي على مقاس الدور المطلوب منها النهوض به في الساحة الصومالية على الورق على الأقل، لم تستطع مبارحة التراب الكيني إلا بعد إلحاح كيني وضغط أثيوبي في عام 2005، ليستقر بها المقام في مدينة بيدوا تحت حماية ورعاية القوات الأثيوبية. و تم الحرص على إبعاد أو تهميش العناصر الوطنية الصومالية التي ترفض الوصايا الأثيوبية والكينية والأمريكية، والراغبة في إعادة بناء الصومال على قاعدة وطنية تضم الجميع ولا تقصي احد.

6 . عندما أدركت الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية بعجز الحكومة الفيدرالية الصومالية التي تم تأسيسها في كينيا على لعب الدور المعد لها سلفا، تفتقت عبقريتها في إقامة تنظيم جديد من أمراء الحرب في 18 فبراير 2006 تحت مظلة "تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب". ومن مفارقات الأمور ان ذلك التنظيم ضم عدد من الوزراء في حكومة العقيد عبد الله يوسف. ولم يكن الهدف الحقيقي من تأسيس "

تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب "، إحلال السلام في الصومال، لان هؤلاء أمراء الحرب يتحملون وبصورة أساسية ما آل إليه الصومال من مصير مجهول، وعليهم فلا يمكن الركون إليهم لمعالجة الأزمة في ربوع الصومال وهم لهم باع طويل في تأججها ومصلحة في استمراريتها. ولم يعد يخفى على احد بان الرئيس جورج بوش ورئيس وزراء أثيوبيا ملس زيناوي ، استخدما شعار "إحلال السلام ومحاربة الإرهاب" في محاولة لذر الرماد على العيون، فالمهمة الرئيسية التي كلف بها أمراء الحرب هي مقاتلة القوى السياسية الصومالية التي تعتبرها الإدارة الأمريكية " إرهابية " من دون تقديم أدلة ثابتة ومقنعة. ومهما كان الأمر، فان رياح مقديشو هبت بما لا تشتهي سفن واشنطن وأديس أبابا ونيروبي، بسقوط العاصمة الصومالية في يونيو 2006 في أيدي قوات " المحاكم الإسلامية ".

7 . استولت قوات " المحاكم الإسلامية " على مقديشو في يونيو عام 2006، وقضت على أمراء الحرب في العاصمة حيث كانوا يتقاسمون أحياءها ويبثون الرعب والفوضى في أوساط سكانها، ويستنزفون ما تبقى من محلاتها التجارية بالابتزاز والخطف وفرض الضرائب، وغدت ظاهرة تجاوب الصوماليين معها تتضاعف ليس في مقديشو فقط، بل في جميع أنحاء الصومال. وشعرت الإدارة الأمريكية بخطورة بسط " المحاكم الإسلامية " نفوذها على الصومال، والحكومة الأثيوبية من ناحيتها أدركت بان مشروع إعادة بناء الصومال على أساس إسلامي سينسف أجندتها الصومالية، فسارعت إثيوبيا وبإيحاء ودعم من الإدارة الأمريكية في غزو الصومال نهارا جهارا في 24 ديسمبر 2006، ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية، ومنتهكة كل مواثيق المنظمات الإقليمية والقارية والأممية، أمام مرأى ومسمع مجلس الأمن الدولي الذي فشل في إصدار أي قرار إدانة ضد أثيوبيا لغزوها

الصومال، بالرغم من عقده جلسة طارئة في 26 ديسمبر 2006، ويرجع ذلك الى وجود غطاء أمريكي للغزو الأثيوبي.

والجدير بالملاحظة، ان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة في الصومال السابق، فرنسوا فال، قدم في الجلسة 5614 لمجلس الأمن المنعقدة في 26 ديسمبر 2006 ، تقريرا مفصلا عن الصومال كشف فيه عن قرار أثيوبيا بغزو الصومال. فورد في تقرير فرنسوا فال حرفيا: " اصدر رئيس وزراء أثيوبيا، ملس زيناوي، في 24 ديسمبر 2006 بيانا أعلن فيه " ان بلده اتخذ تدبير الدفاع عن النفس، وبدأ هجوما مضادا على العناصر المتطرفة العدوانية من اتحاد المحاكم الإسلامية والجماعات الإرهابية الأجنبية "[14] ورغم ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء ضد أثيوبيا، وكأن الأمر لا يعنيه وهو المكلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة بحماية الأمن والسلام الدوليين، وتحديدا بناء على المادة 23 في الفصل الخامس من الميثاق . وان المساعدة السابقة لوزير خارجية الولايات المتحدة ، جنداي فريزر، من طرفها حثت أثيوبيا في التدخل العسكري في الصومال، وناشدت المجتمع الدولي ان لا يدين ذلك الغزو تبعا لما ورد في تقرير داخلي رفع الى الرئيس السابق لدائرة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، جان ماري غوهينو، في 26 يونيو 2006. وورد في ذلك التقرير وبالحرف الواحد على لسان جنداي فريزر " إذا دخلت أثيوبيا ، عسكريا ، في الصومال فقد يكون من الخطأ ان يدينها المجتمع الدولي" [15] .

8 . على اثر اجتياحها للصومال في 24 ديسمبر 2006، ارتكبت القوات الأثيوبية جرائم بشعة ضد الصوماليين تمثلت في مقتل الآلاف، وتشريد مئات الآلاف في عقر

بلدهم، ودمرت العمران في مقديشو وغيرها من المدن الصومالية. ولم تقف المقاومة الصومالية مكتوفة الأيدي في وجه قوات الاحتلال الأثيوبي، بل سددت إليها ضربات عسكرية وفدائية موجعة عبر مواجهات عسكرية مباشرة، ومن خلال رصد الكمائن وحرب الشوارع، وقصف ثكناتها ومعسكراتها، مكبدة إياها خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، هذا مما حطم روحها المعنوية، ولم تعد تتحمل جحيم المقاومة الصومالية، فأجبرت على الانكفاء في معسكرات حصينة، قبل التراجع والخروج من الصومال نهائيا في 15 يناير 2009، وذلك بعد عامين من حرب استنزاف بلا انقطاع شنتها وبلا هوادة المقاومة الصومالية، ضد القوات الأثيوبية الغازية.

9 . عندما اجتاحت القوات الأثيوبية الصومال في 24 ديسمبر 2006، واستولت على مقديشو، فإنها أتت حاملة على أكتافها حكومة الرئيس عبد الله يوسف التي كانت قابعة في مدينة بيدوا، أي حوالي 244 كلم غرب العاصمة، هذا مما جردها من أي مصداقية في نظر سكان مقديشو خاصة والشعب الصومالي عامة، ولذا فمن المنطقي ان يتزامن انهيار حكومة عبد الله يوسف مع جلاء القوات الأثيوبية من الصومال.

10 . صحيح ان الحكومة الأثيوبية أجبرت على إجلاء قواتها الغازية من الصومال في يناير 2009، ولكنها لم تكف عن انتهاكاتها العسكرية المستمرة للأراضي الصومالية . فكتب " فريق رصد الصومال وارتريا " في تقريره الى مجلس الأمن والذي نوهنا إليه أعلاه " دخلت قوات الدفاع الوطنية الأثيوبية ، في غضون عام 2009 ، الأراضي الصومالية بصورة روتينية، ولا سيما في إقليم هيران وملقودوق، وأقامت هناك قواعد مؤقتة وشاركت في عمليات عسكرية مع أهل السنة والجماعة ضد الشباب"[16] .

تقارير "فريق الرصد " عن دور أثيوبيا في الصومال

سنقدم فيما يلي عرضا مختصرا للتقارير الدورية التي رفعها " فريق رصد الصومال وارتريا " الى الامناء العاميين الذين تعاقبوا فلا الامم المتحدة (د.بطرس غالي وكوفي عنان وبن كي مون. ويذكر بانه واستنادا على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق، د.بطرس غالي، وأخذا في الاعتبار نداءات منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فيما يخص تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية في الصومال، اصدر مجلس الأمن القرار رقم 733 في 23 يناير 1992، قرر فيه:

1 . مناشدة كل الأطراف الصومالية على وقف إطلاق النار الفوري والانخراط في عملية المصالحة والحل السياسي لخلافاتها.

2 . فرض حظر أسلحة كامل على الصومال بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3 . مطالبة كل الدول بالكف عن كل الأعمال التي من شأنها ان تضاعف التوتر وتعلق أو ترجئي الحل التفاوضي للصراع الصومالي (17).

وبغية مراقبة عملية عدم خرق قرار حظر الأسلحة على الصومال اصدر مجلس الأمن في 3 مايو 2002 القرار رقم 1407 وطلب بمقتضاه الأمين العام للأمم المتحدة " ان يقوم بإنشاء " فريق الرصد : Monitoring Group " تكون مهمته

1 . " التحقيق في انتهاكات الحظر على الأسلحة، بما في ذلك الدخول الى الصومال برا وبحرا وجوا."

2 . " تقديم معلومات تفصيلية في المجالات الهامة للخبرة الفنية المتصلة بانتهاكات الحظر على الأسلحة وإنفاذه بمختلف جوانبه."

3 . " إجراء بحوث ميدانية، حيثما يمكن ذلك، في الصومال والدول المجاورة للصومال والدول الأخرى، حسب الاقتضاء."

4 . " تقييم قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ الحظر على الأسلحة تنفيذا كاملا."

5 . " تقديم توصيات بشأن الخطوات العملية الممكنة لزيادة تعزيز إنفاذ الحظر على الأسلحة"(18) .

وفيما يلي ما جاء في تقارير " فريق الرصد " المرفوعة الى مجلس الأمن منذ مارس 2003 وحتى مارس 2010.

اولا: تقرير 25 مارس 2003

1 - قامت أثيوبيا بدور عسكري مكشوف في الصومال ليس بكونها المصدر الأساسي للسلاح وحسب، وانما بغزو واحتلال بعض أجزاء الصومال، موظفة تهديد " الاتحاد الإسلامي الصومالي " كذريعة للتدخل في شؤون الصومال الداخلية "راجع الفقرة 49".

2 . الوجود العسكري الأثيوبي في غرب الصومال كبير، وان أثيوبيا مستمرة في تقديم المساعدات العسكرية لمختلف فصائل "مجلس المصالحة وإعادة التجديد الصومالي". راجع " الفقرة 52 ".

3 . شنت أثيوبيا في أغسطس وديسمبر 1996 اول هجوم واسع النطاق في اقليم جيدو، ثم كررت العملية العسكرية في يونيو 1997 وأقامت قواعد ثابتة لها في دولو ولوك وبيلداوا في إقليم جيدو ومكثت هناك لغاية فبراير 2001. "الفقرة 53".

4 . دعمت أثيوبيا قيام " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " في مارس 2001 بمدينة اوسا الأثيوبية. واقر حسين عيديد الذي كان احد قادته بان أثيوبيا زودتهم بالأسلحة والذخيرة. " الفقرة 58 ".

5 . تدخلت أثيوبيا في الخلاف الذي نشب بين في البونت لاند، بين جامع على جامع رئيس الإقليم المنتخب في نوفمبر 2001 والعقيد عبد الله يوسف حليف أثيوبيا الذي خسر الانتخابات وعاد الى السلطة في مايو 2002 بقوة السلاح الذي أمدته به أثيوبيا " الفقرة 60" [19] .

ثانيا: تقرير 11 أغسطس 2004

بالرغم ان أثيوبيا تزعم بأنها لم تخرق قرار حظر الأسلحة على الصومال، ولكن "فريق الرصد" علم من مصادر متعددة، أي "أمراء الحرب والمنظمات الإقليمية وأعضاء المجتمع المدني الصومالي" بان الحكومة الأثيوبية تزود أمراء الحرب بالأسلحة الخفيفة والذخيرة. " الفقرة 133 و134 و135 و136 " [20].

ثالثا: تقرير 4 مايو 2006

1 . قدمت أثيوبيا ثلاث شحنات عسكرية للحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية على التوالي في يناير ومارس وابريل 2006. ووجه " فريق الرصد " خطابا الى الحكومة الاثيوبية يبلغها فيه بتلك المعلومات، ويحثها للرد عليها، ولكنه لم يحصل على رد لأسباب معروفة " الفقرة 22 و23 و24". [21]

رابعا: تقرير 22 نوفمبر 2006

بعث رئيس المجلس التنفيذي لمجلس المحاكم الإسلامية آنذاك، شيخ شريف شيخ احمد في 2 أكتوبر 2006، خطابا الى رئيس " فريق رصد الصومال وارتريا " السابق برون شيمسكي جاء فيها:

1 . تخرق أثيوبيا وبصورة دائمة قرار حظر الأسلحة على الصومال بتزويد الحكومة الفيدرالية الانتقالية بكميات هائلة من الأسلحة الثقيلة.

2 . تخرق أثيوبيا استقلال الصومال ووحدته الترابية باحتلال عدة قرى صومالية وبانتهاك حقوق سكانها الإنسانية الأساسية.

3 . كانت أثيوبيا تدفع باتجاه إرسال قوات " سلام " تابعة للايغاد والاتحاد الأفريقي لتغطية غزوها للصومال وعدوانها عليه. [22].

خامسا: تقرير.18 يوليو 2007

استخدمت أثيوبيا قنابل الفسفور الأبيض في 13 أبريل 2007 ضد قوات "الشباب" الصومالية. وان تحاليل مختبر مختص وخبراء عسكريين أكدت ذلك. "وان أجساد الضحايا انصهرت وان الأرض والمناطق المحيطة بها أصبحت بيضاء" " الفقرة 31 و 32 و33 " [23].

سادسا: تقرير 24 أبريل 2008

1 . توجد في الصومال قوات أثيوبية يتراوح قوامها بين 5000 و 20000 حسب التقديرات المتفاوتة بين الدبلوماسيين والخبراء العسكريين.

2 . تقوم القوات الأثيوبية بمساعدة الوحدات الحكومية ومحاربة القوات المناوئة لها.

3 . تجمع القوات الأثيوبية معلومات استخباراتية وتنفذ عمليات أمنية، وتتولى قيادة المواجهات العسكرية.

4 . القوات الأثيوبية وبعدما كانت تتمركز في العاصمة حتى نهاية عام 2007، فإنها غدت الآن تتواجد وبكثافة في مناطق أخرى .

5 . نظمت القوات الجوية الأثيوبية من يوليو ولغاية ديسمبر 2007، 25 رحلة جوية الى الصومال خارقة قرار حظر الأسلحة المفروض عليه من قبل مجلس الأمن، وان منظمة الطيران المدني قدمت تفاصيل تلك الرحلات.

6 . سلحت أثيوبيا العشائر الصومالية التي تعتبرها " صديقة " بالمعدات العسكرية

7 . زودت أثيوبيا قوات إقليم البونت لاند بالأسلحة والذخيرة. " راجع الفقرة 87 و 88 و 89 90 و91 92 و93 و 94" [24] .

سابعا: تقرير 10 ديسمبر 2008

1 . يعتبر وجود القوات الأثيوبية في الصومال ودعمها للمجموعات المتحالفة معها انتهاكا لقرار فرض الحظر على تصدير الأسلحة الى الصومال.

2 . قالت أثيوبيا بان تدخلها في الصومال لا ينطبق عليه قرار الحظر، لأنها نشرت وحداتها العسكرية بأذن من الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية، وعليه فهي معفية، ولكن الحكومة الصومالية لا تملك إعفاء أي جهة من الحظر، وان عملية " الإعفاء الذاتي" تكتنفها الإشكاليات.

3. يعتبر " فريق الرصد " الوجود الأثيوبي في الصومال ودعم أديس أبابا للقوات الحكومية الصومالية الفيدرالية الانتقالية " انتهاكا صارخا لحظر توريد الأسلحة."

4. عبرت القوات الأثيوبية في أواخر أغسطس 2008 الحدود الصومالية وسلمت أسلحة وذخيرة لقوات المليشيا التابعة لها." " راجع الفقرة 106 و 155 و 158 159 " [25] .

ثامنا: تقرير 10 مارس 2010

تظل أثيوبيا الدول الأساسية التي تقدم الأسلحة والذخيرة والتدريب العسكري في الصومال." الفقرة " 157 " [26] .

تاسعا: تقرير 20 يونيو 2011

1 . " ترعى حكومة أثيوبيا منذ زمن طويل عددا من السلطات والمجموعات المسلحة المتنوعة في الصومال."

2 . " ومن المسائل الاخرى التي شغلت فريق الرصد مسألة تواتر العمليات الامنية التي نفذتها قوات الدفاع الوطني الاثيوبية داخل اقليم الصومال... وجرت أغلب التوغلات العسكرية الاثيوبية في مناطق غيدو وباي وباكول وحيران، حيث يقال ان قوات الدفاع الوطني الاثيوبية قد انشأت قواعد مؤقتة."

3 . وفي مارس 2011 أنشأت القوات الاثيوبية قاعدة في المعسكر الحربي رقم 21 في دهوسوماريب."

4 . وجود القوات العسكرية الاثيوبية على الاراضي الصومالية يشكل انتهاكا للحظر العام والكامل على توريد الاسلحة الى الصومال" [27] .

أثيوبيا وسياسة " تبرر " ما لا يبرر

بعثت الحكومة الأثيوبية، عبر رئيس وزرائها ووزير خارجيتها رسالة في 13 يونيو 2007 عبر مندوبها الدائم في الأمم المتحدة السابق، السفير داويت يوهانس، الى رئيس " فريق الرصد " السابق، برونو شيمسكي ، لكي " تبرر" الدوافع التي أملت عليها التدخل العسكري في الصومال. وجاء في هذه الرسالة :

1. " تقوم أثيوبيا بممارسة حقها في الدفاع عن الذات، لان شرارة المحاكم الإسلامية تهدد وبصورة مباشرة وخطيرة أمنها الوطني."

2 . " وجود عناصر إرهابية في الصومال ينبغي محاربتها " .

3 . " قيادة تحالف المحاكم الإسلامية عناصر إرهابية، ولا يجب السماح له بالتمدد في سائر أرجاء الصومال. "

4 . " حق أثيوبيا اتخاذ إجراءات إستباقية لحماية نفسها "

5 " دفاع أثيوبيا عن استقرار منطقة القرن الأفريقي. "

6. " دعم وتأييد دول الايغاد " للتدخل في الصومال. [28]

تحليل " المبررات " الأثيوبية

1 . لم يكلف أثيوبيا احد للدفاع عن امن واستقرار منطقة القرن، فالحكومة الأثيوبية يبدو إنها تريد ان تكون وصية على دول المنطقة القادرة على الدفاع عن نفسها، وفي غير حاجة لأثيوبيا لكي تدافع عنها، وتصون أمنها باسمها، ونيابة عنها، ومن دون علمها. وعلاوة على ذلك، فان أثيوبيا غير مؤهلة للدفاع عن هذه المنطقة التي تتآمر على بلدانها وشعوبها، تبعا لما جاء في الوثيقة الأثيوبية الي كشفنا النقاب عنها سابقا، وتنسحب عليها المقولة الشعبية المأثورة "حاميها حراميها".

2 . لم يحدث أو يسجل أي اعتداء من الصومال على أثيوبيا حتى تزعم بأنها تمارس حق الدفاع عن ذاتها، وما حدث هو العكس.

3 . لم يهدد الصومال أثيوبيا، أو أي دولة من دول الجوار، وان الاتهامات الأثيوبية لا تستند على قرائن ملموسة، أو وقائع موثقة، بقدر ما ترتكز على افتراضات خيالية تعشعش في عقلها الباطني، وتبنى عليها سياسات عسكرية استباقية ترجمت عمليا بالغزو الأثيوبي السافر للصومال.

4 . تدعي أثيوبيا بأنها تحارب عناصر إرهابية في الصومال، بيد أنها غير قادرة على تقديم أي دليل مادي ملموس على اتهاماتها، هذا مما يعريها أكثر مما يغطيها.

5 . الشعب الصومالي حر في اختيار النظام السياسي الذي يريده، سواء كان إسلاميا أو علمانيا، وخيار الصومال لا يعني الحكومة الأثيوبية، ولا الإدارة الأمريكية، سواء من قريب او من بعيد. فالصومال بلد مستقل وشعب حر، ولا يوجد ولا يمكن ان يوجد في أي يوم من الأيام تحت وصاية أثيوبية، وهذه حقيقة تاريخية وسياسية وقانونية، يجب على حكام أثيوبيا الإقرار بها واحترامها ولا خيار آخر أمامهم، هذا ما لم يغرقوا في المستنقع الصومالي ويغرقوا عموم المنطقة في حالة اللاسلم واللاستقرار.

6 . ينص ميثاق منظمة الايغاد الإقليمية والاتحاد الافريقي، على احترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء، وعلى عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية، وعليه فان محاولة الحكومة الأثيوبية للالتفاف على ميثاق الايغاد لتبرير غزوها للصومال مكشوفة وغير مقبولة، بل يجب ان تدان وبشدة لكونها تمثل بادرة أو إن شئت فقل ظاهرة خطيرة ووخيمة العواقب ليس على أثيوبيا ذاتها وحسب، بل على منطقة القرن الافريقي وعموم القارة السمراء.

ماذا تريد أثيوبيا من الصومال؟

هناك مخاوف ومطامع أثيوبية في الصومال والتي يمكن إيجازها على الوجه الآتي:

1 . تعتبر الأنظمة الأثيوبية المتعاقبة على سدة الحكم في أديس أبابا ان الصومال يشكل خطرا وعامل تهديد لأمن أثيوبيا القومي، و تخشى الحكومات الأثيوبية مطالبة الصومال بإقليم اوغادين الذي ضم الى أثيوبيا عبر تواطؤ بريطاني، ولا سيما في عام 1948 ، مع ان الصومال طوى هذه الصفحة المؤلمة من تاريخه من خلال اتفاق ابرم بين الرئيس الصومالي محمد سياد بري والكولونيل الأثيوبي منجستو هيلي ماريام في 4 ابريل 1988.

2 . خروج الصومال من أزماته الراهنة وتبوأه مكانته التاريخية الطبيعية في القرن الأفريقي يتعارض صورة وجوهرا مع اجندات الحكومات الأثيوبية المتعاقبة، للصومال خاصة ولمنطقة القرن الافريقي عامة.

3 . الحؤول دون قيام حكومة وطنية مركزية قوية تؤهل الصومال على النهوض بدوره التاريخي والسياسي المعهودين.

4 . مواصلة دعم وتدريب وتسليح أمراء الحرب لكي يستمروا في عملهم السياسي التخريبي، أي نشر الفوضى المفتوحة في وجه كل المخاطر والمحاذير في ربوع الصومال.

5 . وجود أطماع للحكومات الاثيوبية المتتالية في كل الموانئ الصومالية سواء كانت جنوبية أو شمالية من كيسمايو في أقصى الجنوب الشرقي الى زيلع في أقصى الشمال الغربي، مرورا بميركا ومقديشو وبوصاصو وبربره، والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه مداورة عبر أمراء الحرب أو بواسطة دويلات تدور في فلكها.

6 . تنفيذ السياسة الأمريكية بالوكالة في الصومال خلف مبررات واهية كالدفاع عن النفس، ومحاربة الإرهاب وتطبيق أجندها الصومالية في نفس الوقت تحت غطاء الادارة الامريكية في المحافل الاقليمية والقارية والدولية، ولا سيما في مجلس الامن، وهكذا تكون الاستراتيجية الاثيوبية في الصومال مستمرة في ضرب أكثر من عصفور بحجرة واحدة .

حصيلة هذا المواقف الأثيوبية حيال الصومال والتي تكشف وبجلاء، بأن أثيوبيا تريد صياغة مستقبل الصومال وفق أجندتها الخاصة، وإنها سواء عن غير قصد أو عن عمد، نكأت الجرح الصومالي التاريخي القديم والمحفور في الذاكرة الجماعية الصومالية والذي لم يندمل، وزادته عمقا وحدة، وهكذا ألقت هذه المواقف الأثيوبية السلبية بظلالها الكثيفة والحالكة على مستقبل العلاقة بين البلدين على مدى عدة عقود.

الأجندة الأثيوبية الإقليمية

سياسة حكومة ملس زيناوي الإقليمية لم تشكل قطيعة مع السياسة نظامي هيلي سلاسي وسياسة الكولونيل منجستو هيلي ماريام، بقدر ما كانت بطريقة أو أخرى امتدادا لها، مع وجود ثمة خصائص تنفرد بها. ورمت هذه السياسة الى جعل أثيوبيا بدعم ومباركة من الولايات المتحدة الأمريكية قوى إقليمية بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وذلك على حساب دول القرن الإفريقي والبحيرات الكبرى، ساعية في ذات الوقت لضرب الوحدة الوطنية لتلك الدول من خلال احتضان وتنظيم وتدريب وتسليح وتمويل عناصر غير وطنية وإرهابية من هنا وهناك، تعلن الولاء للحكومة الأثيوبية ولوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، السي.أي.إي. وان غزو أثيوبيا للصومال في عام 2006 بعد عدة تدخلات عسكرية في المناطق الحدودية، ليس

بالأمر الجديد في السياسة الخارجية الأثيوبية التي عودت شعوب القرن الإفريقي والرأي العام الدولي بتدخلاتها في شؤون جيرانها الداخلية، وحروبها المدمرة وغير المبررة ضدهم، والتآمر على وحدتهم، وانتهاك سيادتهم.

ففي 7 يونيو 2000 حددت الحكومة الاثيوبية معالم السياسة الإقليمية الأثيوبية على النحو الآتي:

1 . تجزئة الصومال وإقامة دويلات اثنية أو " لاندات ".

2 . تقسيم اريتريا الى عدة أقاليم فيدرالية على قاعدة اتنية بدعمها لخليط عجيب من المجاميع الإسلامية والاسلاموية الجهادية الإرهابية واليساروية والعلمانوية والطائفية والإقليمية والاتنية.

3 . دعم انفصال جنوب السودان والحركات السياسية والعسكرية التي تقوض وحدة السودان وتهدد أمنه واستقراره.

4 . التحكم على سياسة جيبوتي الخارجية بالترهيب والترغيب من دون إثارة فرنسا التي تربطها بجيبوتي اتفاقية سياسية وعسكرية واقتصادية منذ عشية استقلال جيبوتي في 27 يونيو 1977.

5 . توسيع رقعة نفوذ أثيوبيا الى دول منطقة البحيرات الكبرى باعتبارها شريكتها الأساسية في منطقة حوض وادي النيل.

6 . الاستعداد لمواجهة كبيرة قادمة مع مصر حول مياه النيل [29] .

ولم يتأخر الرد المصري على تلك الورقة في مقال تحليلي كتبه د. عبد الملك عودة " حث فيه السلطات المصرية المعنية بإعارة اهتمام للسياسة الأثيوبية المائية المستقبلية في نهر النيل [30] . بعد مرور عقد على نشر ورقتها الإستراتيجية تولت أثيوبيا قيادة سبع دول من دول حوض وادي النيل لتشكيل محور ضد مصر والسودان، توج

في 14 مايو 2010 بتوقيع اتفاقية جديدة لتقاسم مياه النيل في عنتيبي بأوغندا بين أربع دول وهي أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا تنص على:

1 . إلغاء اتفاقيتي 1929 و1959.

2 . إعادة توزيع مياه النيل من جديد.

3 . إنشاء مفوضية لحوض وادي النيل يكون مقره في أثيوبيا تتولى الإشراف على إقامة قنوات الري والسدود على النيلين الأزرق والأبيض [31] .

وعقب توقيع ذلك الاتفاق نشر موقع " تجراي اون لاين " التابع للحكومة الأثيوبية في 17 مايو 2010 افتتاحية جاء فيها " لقد حان الأوان لكي يدرك المصريون بان زمن التهديدات الفارغة والثرثرة قد ولى ، وان وقت تقاسم مياه النيل بطريقة عادلة ومتساوية قد أتى. وإذا كانوا يريدون استخدام القوة لتحقيق أهدافهم عليهم ان يتذكروا ما حصل لجيشهم في 16 نوفمبر 1875 في قاندي على يد الإمبراطور يوهانس الرابع. وتخيلوا ماذا سيحصل إذا أرسلت أثيوبيا ست مقاتلات جوية محملة بما تستطيع حمله في رحلة ذهاب فقط الى سد أسوان. نأمل ان لا تصل الأمور الى هذا الدرك" [32] . بعد مضي يومين فقط على نشر تلك الافتتاحية، شن رئيس وزراء أثيوبيا، ملس زيناوي الراحل، حملة إعلامية عنيفة ضد مصر في مقابلة مع قناة " الجزيرة " في 19 مايو 2010 قال فيها " اعرف ان البعض في مصر تسيطر عليهم أفكار بالية تستند الى ان مياه النيل هي ملك مصر، وهي تمتلك الحق في كيفية توزيع المياه، وان دول المنبع غير قادرة على استخدام المياه لأنها غير مستقرة وفقيرة [...] وان هذه الظروف تغيرت، فأثيوبيا فقيرة ولكنها قادرة على تسخير المواد الطبيعية الضرورية لإقامة أي شكل من البنى التحتية والسدود على النهر" [33] .

وإذا كان الحليف الأمريكي لا يدعم كل السياسات الخارجية والداخلية الأثيوبية، ولكنه بالمقابل يدفع أثيوبيا الى تبني بعض المواقف السياسية لوحدها مع الأفضلية ان تكون مدعومة من قبل منظمة الايغاد والاتحاد الأفريقي مثل ما هو الآن الحال فيما يخص التدخلات العسكرية الأثيوبية في الأراضي الصومالية التي بلغت ذروتها بالغزو واحتلال الشطر الجنوبي من الصومال في ديسمبر 2006، واستمرار انتهاك أثيوبيا للسيادة الصومالية وفقا لما ورد في تقرير " فريق رصد الصومال وارتريا " المقدم الى مجلس الأمن في 10 مارس 2010. ويذكر أيضا بان قرار مجلس الأمن رقم 1907 الذي اتخذه مجلس الامن ضد اريتريا في 23 ديسمبر 2009 بضغط من الإدارة الأمريكية، أعدته واشنطن وتبنته أثيوبيا وأوغندا واعتمدته منظمة الايغاد، وصادق عليه الاتحاد الأفريقي، قبل أن يعود مرة أخرى الى نيويورك، ويقره مجلس الأمن بعد جهود وضغوط دبلوماسية قامت بها الادارة الامريكية في عهدا باراك اوباما، وذلك عبر مندوبتها الدائمة السابقة في الأمم المتحدة، السفيرة سوزان رايس. وقس على ذلك بقية أحداث المنطقة ودور أثيوبيا فيها سواء كان ذلك بالوكالة أو من دون وكالة.

سياسة اثيوبيا الصومالية في عهد د.ابيي أحمد

بعد رحيل رئيس وزراء اثيوبيا ملس زيناوي في عام 2012 وتولي هيلي ماريام دسالين رئاسة الحكومة لم يحدث ثمة تغيير يذكر، قبل ان يكره على الاستقالة في 15 فبراير 2018 بعد اجتياح اثيوبيا انتفاضة شعبية عارمة. وهكذا تبوأ د. أبيي احمد علي السلطة في أديس أبابا، وسن سياسة أثيوبية جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي تهدف الى حل مشاكل البيت الاثيوبي، وانهاء الصراعات

والتوترات مع دول الجوار والمحيط، بملا فيها الصومال وارتريا ومصر. وبادر رئيس الحكومة الاثيوبية بزيارة مقديشو في 16 يونيو 2018 وابرم اتفاقية مع الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد، وضعت حدا لتدخلات اثيوبيا في الشؤون الصومالية الداخلية، وأسست قاعدة جيدة للعلاقة بين البلدين تقوم على

1 . الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة اراضي والاستقلال السياسي والوحدة الوطنية للبلدين.

2 . توجيه الدعوة الى كل القوى الصومالية للعمل من اجل تلاحم ووحدة الصومال.

3 . فتح مكاتب دبلوماسية وقنصلية في المدن الرئيسة للبلدين لتعزيز العلاقات بين مقديشو ,اديس أبابا.

4 . إحلال السلام والاستقرار ومحاربة الارهاب وتأمين المناطق الحدودية بين البلدين لكونها الشروط الاساسية للتنمية والازدهار.

4 . اتخاذ الاجراءات التي تسمح بحرية التجارة وتطوير طرق والموانئ وجذب الاستثمار الخارجي.

5 . العمل من اجل التكامل بين البلدين في تكامل بين دول القرن الافريقي وعموم القارة السمراء. [34]

وهذه الخطوات العملية الإيجابية تدل على ان العلاقة بين اثيوبيا والصومال تركت خلفها نفق الازمات الذي تخبطت في أحشائه منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، وولجت مرحلة جديدة تبعث الامل والتفاؤل في تعاون مثمر يخدم مصلحة البلدين والشعبين خاصة ومصلحة دول القرن الافريقي عامة.